اللفظ المذكور اذا كان بتخفيف اللام صريح ولا عبرة بالحاق الواو له ولا بقولها وانك
لان اللحن لا يؤثر في مثل ذلك وقوله بذلك ولا نظر للعادة في ذلك كما ينظر اليها
في حلال الله على حرام ونحوه خلافا لمن نظر اليها لان الصحيح ان ملحظ الشرائع
ليس الاستهتار والاستعمال مطلقا بل الاستعمال المتكرر في الكتاب والسنة هذا كله ان لم
يأت بالشرط المذكور فان اتى به مرتبا طلق ظرفا ان او قعت عليك طلقة فانت
حالا وان اراد ان علق وقوعه مني فكذلك وان اراد ان ابصر ثم لم يقع وكذا ان
اطلق وسئل عن رجل شهد عليه الشهود انه قال مني ساقرت الى سواكن
ولفلان عندي فلس واحد فزوجتي طالق ثلاثا ثم سافر لسواكن ودراهم فلان
كلها عنده فلما حضر طلبه ابوالزوجة بذلك فانكر وجحد فاحضر شاهدين
ليستفتيه عما وقع فاخبر الشهود المفتي بانه وقع منه اليمين المذكورة فاخبرهم
بالسقوط وقال له المفتي وقع عليك الطلاق الثلاث فحلفت الايمان الاكيدة الغليظة
انه لم يقع منه هذا التعليق اصلا وان هؤلاء الشهود كاذبون عليه فقال
له المفتي لا ينفعك ذلك واياك ان تدخل على المرأة التي حلفت منها فانكان
فعلت ذلك فعليك امرك الى القاضي فاعتزلها شهرا ثم وابوها الى المفتي ثانيا
واعطاه اياها دراهم ونوافقا على ان تحلل له بالوجه الشرعي وحلف انه فعل ذلك
المجلس ايضا ان الشهود كاذبون عليه واستمر معها كما اجتمع بالمفتي يحلف كذلك
وهو يقول له لا ينفعك ذلك ثم بعد ذلك علم بعض الناس ان بعض النساء كتب
له سوالا موهما وهو انه لفت شافعي فكتب له انه ينفعه النسيان ثم سئل ذلك
الحالف بعد اتيانها المفتي له باذكر هل حلفت ونسيت فحلفت الايمان المغلظة انه لم
يصدر منه ذلك التعليق وان الشهود بكذبون عليه فهل يقبل منه ذلك وتصح يمينه
على تكذيب الشهود ودعوى النسيان فلا يقبل عليه طلاق اولا يقبل منه
ذلك ويقع عليه الطلاق الثلاث افتونا عاجورين ذاكرين النقل في المسئلة بين
فاجاب بقوله لا يقبل منه دعوى النسيان فيما ذكر ويقع عليه الطلاق الثلاث
كما صرح به امام المتاخرين الشهاب الاذرعي في توسطه الذي هو اجل كتب المتاخرين
تحقيقا واطلاعا وتحرير النقول فقد بين فيه ان محل قبول دعوى نحو النسيان

لا ينفعك ذلك فقال له عندي مطلق في السوق فخرج لياتي به فلم يعد فطلق عليه ثلاثا ثم حلف انه لم يقع عليه شيء عن ابتداء المطلق وحلف انه لا يعلم انه كاذب عليه وانه على تلك الصيغة فقال له المفتي صح

حيث لم يكذب الشهود والا فقضية عليه بالطلاق ورد بذلك على الاسنوي جريا على عادته
معه في رد غالب اعتراضاته على الشيخين اطلاقة اعتراضا عليهما فتبول دعوى ما ذكر
وهذا الذي قاله الاذرعي هو الحق والاسبح الاسنوي ولا عبرة بخالفة للظهور وايضا
ومن ثم ابدى بعض المتاخرين بقول الغنائي في شرح التلخيص لو قال انما اصح في هذا اللفظ
فانما اراني طالقا فشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحى وقال هو قد صحت
وقع عليه الطلاق فاك ووجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الابنان
بالفعل وشهدت البينة بما يقتضي تكذيبه صحما عليه بمقتضاها انتهى واما تعليله
العامي دعوى النسيان او نحوه المشار اليه في السوال فهو غالبا انما ينشئ عن التهوك
وقلة الدين فضلا عن شيء من سحت الدنيا ومادري ذلك المعلم الجاهل المغرور
انه اذا ركب مفاسد انها عظيم وويلها وخيم لو لم يكن من تلك المفاسد الا تسليط
العامة الجهلة او الفسقة على استباحة الابضاع بالباطل لعلم انها مستتبعة على مزيد
الاحتياط والحرمة والخطر ابرهما وصعوبة عافبتها امنع جماهد من اكابر اصحاب الشافعي
رحمهم الله من افتاء من ذي النسيان بما ذكر واسد باب ذلك الذي في اولى من فرطات الاقدام
ومن لحظ لدينه لا يفتي في ذلك في زماننا لكثرة الكذب في دعوى النسيان والجهال
من العامة انتهى واذا كان هذا ذكر وعن اهل زماننا هم الذي مضى من نحو ستمائة
سنة فما بالك بزماننا الذي صار اكثر اهله لا خلاق لهم ولا مسكة ولهذا استفتاني
من لا احصي في مسائل الطلاق وينهون الي فيه شيئا فاشيئا من افتائهم حتى بحثت
عن القضية فاجدها على خلاف ما حكوه من كل وجه واحد في كثير منها الان بعض
نسفة شياطين الانس هم الحاملون على ذلك فانهم ياخذون من الحالف نارا عليهم
في الدنيا والاخرة ويعلمون له صورة مخالفة للواقع ويرسلونها الى
الاشياخ عنها فيلهمني الله تعالى من فضله الكثير كذلك فيها والبحث الشديد عنها حتى
يظهر لها على الباطل والله تعالى المسؤل ان يعاجل بعدله وعفوه بنكد الفتنة
المارقين والردة الضالين هذا وما يحملك على التحري في الافتا في مسائل النسيان
ونحوه ان عدم وقوع طلاق الناسي لو فرض صدقه انما هو قول للشافعي ومرجوان
كان المعتمد عند جمع من اصحابه الا ان له ولا احتراز وقوع طلاق الناسي وعليه كثيرون